


<p>المادة: التربية الوطنية والتثنية المدنية الشهادة: الثانوية العامة الفروع: اجتماع واقتصاد/ علوم الحياة / علوم عامة / آداب وإنسانيات نموذج رقم -٥- المدة : ساعة واحدة</p>	<p>الهيئة الأكاديمية المشتركة قسم: التربية الوطنية والتثنية المدنية</p>	 <p>المركز القومي للبحوث والاباء</p>
--	---	---

نموذج مسابقة (يراعي تعليق الدروس والتوصيف المعدل للعام الدراسي ٢٠١٦-٢٠١٧ وحتى صدور المناهج المطورة)

المجال الأول: على مستوى المعارف (ثمانى علامات)

أولاً: أجب عن الجمل الآتية بـ"صح" أو "خطأ"، مصححاً الخطأ: (اربع علامات)

- أ - يمنع قانون الغابات قطع الأشجار الصمغية.
ب- يتم الطعن في صحة الإنتخابات البلدية والإختيارية امام المجلس الدستوري.
ج- عند اعلان حالة الطوارئ، يكلف الجيش بحفظ الامن في الداخل بمرسوم صادر عن رئيس الجمهورية.
د- يتقاضى الأجير لقاء عمله عمولة أو منحة، وتدخل هذه المنافع في صلب الأجر دون أي شروط .

ثانياً: اختر الاجابة أو الإجابات الصحيحة في كل من الجمل الآتية: (علامتان)

<p>٢- التنمية البشرية المستدامة تعني : أ - استغلال الثروات الطبيعية في النشاطات الاقتصادية ب - نظرة شمولية هدفها تحسين ظروف الحياة لجميع الكائنات كماً ونوعاً ج - تأمين التعليم المجاني لجميع الأولاد د - تأمين الطبابة والأدوية لجميع المواطنين</p>	<p>١- ينظر في المخالفات الصادرة عن وسائل الاعلام : أ - محكمة التمييز ب- مجلس شورى الدولة ج- محكمة المطبوعات د- وزارة الإعلام</p>
<p>٤ - تخضع النقابات المهنية: أ - لقانون الجمعيات. ب- لمجلس النقابة المنتخب.. ج - للقوانين التي تنظم كل مهنة. د - لقانون العمل.</p>	<p>٣- المرجع الذي تقدم أمامه طلبات الترشح لعضوية المجلس البلدي: أ - البلدية التي يكون اسم المرشح وارداً فيها. ب - وزارة الداخلية ج - القانمقامية أو المحافظة د - الكاتب العدل</p>

ثالثاً: اربط بين الإجراءات في العمود الأول والمهل الواجب التقيد بها في الإنتخابات النيابية في العمود الثاني: (علامتان)

<p>أ - خلال ثلاثة أيام من تاريخ ورود الطلب ب- قبل خمسة وأربعين يوماً على الأقل من موعد الإنتخابات ج - مهلة ثلاثين يوماً من تاريخ صدور النتائج د - قبل ستين يوماً من موعد إجراء الإنتخابات على الأقل هـ- بعد ستين يوماً من اعلان النتائج</p>	<p>١- تقديم طلب الترشح ٢- سحب الترشح قبل موعد الإنتخابات ٣- الاعتراض على عدم البت بطلب الترشح ٤- تقديم الطعن بالنتائج أمام المجلس الدستوري</p>
---	--

مستند رقم (١)

يحظر على كل وسائل الإعلام المرئية والمسموعة وكذلك المكتوبة غير السياسية، تعاطي الإعلان الانتخابي السياسي خلال الحملة الانتخابية المحددة حصراً من تاريخ دعوة الهيئات الانتخابية حتى إجراء الانتخابات وإعلان النتائج النهائية تحت طائلة التعطيل والإقفال التام دون الإقفال النهائي لكل برامجها لفترة أقصاها ثلاثة أيام بقرار يصدر عن محكمة المطبوعات بناء لإدعاء من النيابة العامة.

تلاحق النيابة العامة الوسيلة المخالفة أمام محكمة المطبوعات، تلقائياً أو بناءً على طلب المتضرر. وللمشكو منها أن تقدم إلى المحكمة مذكرة في مهلة أربع وعشرين ساعة من وقت تبليغها.

على محكمة المطبوعات أن تصدر قرارها في مهلة ثلاثة أيام على الأكثر. ولكل من النيابة العامة والمحكوم عليها أن تستأنف القرار أمام محكمة التمييز في مهلة أربع وعشرين ساعة، تبدأ بالنسبة للنيابة العامة، من وقت صدوره، وللمحكوم عليها من وقت تبليغه.

لا يوقف الاستئناف تنفيذ القرار ما لم تتخذ محكمة التمييز قراراً بوقف تنفيذه في مهلة أربع وعشرين ساعة من وقت تقديم الطعن أمامها.

أما وسائل الإعلام التي قضت محكمة المطبوعات بإقفالها فتطبق عليها مهلة الأيام الثلاثة ابتداءً من تاريخ صدور هذا القانون وتعود إلى العمل فور نشره.

المادة ٦٨ من قانون انتخاب المجلس النيابي الصادر بتاريخ ٩ تشرين الاول ٢٠٠٨

مستند رقم (٢)

قانون الانتخابات يوجب على الهيئة المستقلة للانتخابات أن تؤمن التوازن في الظهور الإعلامي خلال فترة الحملة الانتخابية بين المتنافسين من لوائح ومرشحين وذلك فقط في حالة استضافتهم من المحطة في أحد برامجها. ما عدا ذلك من التغطية التي تطال الحملات والمواقف الانتخابية سواء من خلال النقل المباشر للمهرجانات الانتخابية أو النشرات الإخبارية لا تخضع لرقابة الهيئة المباشرة لناحية تأمين التوازن بين المرشحين المتنافسين وإنما يقع على عاتق المؤسسة الإعلامية وحدها أن تراعي التوازن وتطبق مبدأ الانصاف والعدالة بين المرشحين المتنافسين.

من المقترحات التي قدمتها حملة إدارة الانتخابات في هذا المجال لتأمين الانصاف في التغطية الإعلامية للحملات الانتخابية:

- منع النقل المباشر لأي مهرجان انتخابي لأي حزب أو لائحة خلال فترة الحملة الانتخابية المنصوص عنها في القانون.
- أن تؤمن العدالة والتوازن والحياد في المعاملة بين المرشحين وبين اللوائح في جميع برامجها السياسية والأخبارية.
- أن تقدم وقتاً مجانياً للبيت يومياً للأحزاب البرلمانية وغير البرلمانية.

جريدة السفير انتخابات ٢٠٠٩ - ٢٧ - كانون الثاني - ٢٠١٦

انطلاقاً من المستندين، أجب عن الأسئلة الآتية :


- ١- عرّف كلا من المستندين: نوعه، مصدره والفكرة الرئيسة التي يتناولها. (علامتان)
- ٢- إستخرج من المستندين:
أ- الفترة الزمنية لحظر تعاطي الاعلان الانتخابي السياسي، المفروض على وسائل الاعلام. (علامة)
ب - الجهات المسؤولة عن تأمين التوازن في الظهور الإعلامي والموجبات الملقاة على عاتقها. (علامتان)
- ٣- استناداً الى ما ورد في المستند الثاني، أذكر شرطين آخرين يحققان تمثيلاً صحيحاً للمواطنين في الانتخابات. (علامة)

المجال الثالث : دراسة وضعية مشكلة (ست علامات)

يعمل طارق في شركة عقارية بأجر يوازي الحد الأدنى للأجور. بعد مرور سنوات عدة، وقع خلاف بينه وبين صاحب العمل أدى الى صرفه من العمل.
على إثر ذلك ، تقدم طارق بمراجعة أمام المحكمة المختصة دون الإستعانة بمحام، مما دفع محامي الشركة للاعتراض متدرعاً بعدم وجود عقد خطي مع الشركة وبعدم قانونية مثل المدعي أمام المحكمة دون توكيل محام.

- أ - حدّد المغالطات الواردة في المسألة مبرراً اعتبارها مغالطات. (علامتان)
- ب - اذكر نوعي عقد العمل واطراف كل منهما. (علامتان)
- ج - قدم اقتراحين يسهمان في تطبيق قانون العمل . (علامتان)

عملاً موفقاً

<p>المادة: التربية الوطنية والتثنية المدنية الشهادة: الثانوية العامة الفروع: اجتماع واقتصاد/ علوم الحياة / علوم عامة / آداب وإنسانيات نموذج رقم - ١٠ - المدة : ساعة واحدة</p>	<p>الهيئة الأكاديمية المشتركة قسم : التربية الوطنية والتثنية المدنية</p>	 <p>المركز القومي للبحوث والدراسات</p>
---	--	---

أسس التصحيح (تراعي تعليق الدروس والتوصيف المعدل للعام الدراسي ٢٠١٦-٢٠١٧ وحتى صدور المناهج المطورة)

الملاحظات	العلامة	الإجابات المقترحة	السؤال
المجال الأول: على مستوى المعارف (ثمانى علامات)			
<p>علامة واحدة لكل إجابة صحيحة ونصف علامة للخطأ ونصف علامة للتصحيح</p>	<p>اربع علامات</p>	<p>أ- صح. ب- خطأ، يتم الفصل في صحة الانتخابات البلدية والإختيارية من قبل مجلس شورى الدولة. ج- خطأ، بمرسوم يتخذ بمجلس الوزراء د- خطأ، تدخل في صلب الراتب اذا اتصفت بالاستمرارية او الثبات او الشمولية.</p>	<p>اولاً:</p>
<p>نصف علامة لكل خاتمة تقسم العلامة في حال وجود اجابتين صحيحتين تقسم العلامة</p>	<p>علامتان</p>	<p>١ - ج ٢ - ب ٣ - ج ٤ - د</p>	<p>ثانياً:</p>
<p>نصف علامة لكل خاتمة يحسم نصف علامة عند استخدام العنصر المشتت</p>	<p>علامتان</p>	<p>١ - د ٢ - ب ٣ - أ ٤ - ج المشتت - هـ</p>	<p>ثالثاً:</p>
المجال الثاني: تحليل مستندات: (ست علامات)			
<p>ربع علامة لكل نوع ربع علامة لكل مصدر نصف علامة للفكرة الرئيسية</p>	<p>علامتان</p>	<p>المستند رقم ١: نوعه: نص / مادة قانونية مصدره: المادة ٦٨ من قانون انتخاب المجلس النيابي. الفكرة الرئيسية: واجبات وسائل الاعلام وكيفية محاسبتها خلال فترة الانتخابات المستند رقم ٢: نوعه: نص مصدره: جريدة السفير انتخابات ٢٠٠٩ - ٢٧ - كانون الثاني- ٢٠١٦. الفكرة الرئيسية: كيفية تأمين التوازن في الظهور الإعلامي خلال الحملة الانتخابية</p>	<p>١</p>

السؤال	الإجابات المقترحة	العلامة	الملاحظات
٢	أ- الفترة الزمنية: من تاريخ دعوة الهيئات الانتخابية حتى اجراء الانتخابات و اعلان النتائج النهائية.	علامة	نصف علامة لكل جهة ونصف علامة لكل مسؤولية
	ب - الجهات المسؤولة عن تأمين التوازن في الظهور الإعلامية: <ul style="list-style-type: none"> • الهيئة المستقلة للانتخابات. • المؤسسة الإعلامي. - الموجبات الملقاة على عاتقها: الهيئة المستقلة للانتخابات ← بين المتنافسين من لوائح ومرشحين وذلك في حال استضافتهم من المحطة في إحدى برامجها. الوسائل الإعلامية ← الحملات والمواقف خلال النقل المباشر للمهرجانات الانتخابية والنشرات الأخبارية.	علامتان	
٣	<u>شروط تحقق تمثيلاً عادلاً:</u> <ul style="list-style-type: none"> • تحديد الدوائر الانتخابية بشكل عادل • نظام إقتراع صحيح ومناسب • تحقيق تكافؤ الفرص بين المرشحين من خلال تحديد الإنفاق الانتخابي أو الظهور الاعلامي. 	علامة	نصف علامة لكل شرط المطلوب شرطان
المجال الثالث: دراسة وضعية مشكلة (ست علامات)			
نصف علامة للمغالطة ونصف علامة للتبرير	١- المغالطات الواردة في المسألة: - ليس ثمة عقد خطي بينه وبين الشركة مما ينفي وجود عقد عمل. <u>التبرير:</u> هذا عقد عمل فردي بينه وبين الشركة يمكن أن يكون خطياً ويمكن أن يكون شفهيًا. - دون الاستعانة بمحام. <u>التبرير:</u> تعفى الدعاوى في نزاعات العمل الفردي من الاستعانة بمحام.	علامتان	
	٢- نوعا عقد العمل: عقد العمل الجماعي وعقد العمل الفردي - اطراف عقد العمل الفردي: العامل من جهة وصاحب/ اصحاب العمل من جهة اخرى - اطراف عقد العمل الجماعي: نقابة او اتحاد من جهة واصحاب العمل من جهة اخرى.	علامتان	نصف علامة لكل اجابة
	٣- اقتراحات تسهم في تطبيق قانون العمل: - انزال غرامات مالية بحق المؤسسات المخالفة لقانون العمل - رقابة من قبل مفتشي وزارة العمل يجوبون كل الشركات والمؤسسات للتأكد من تطبيق أحكام القانون - تفعيل خط ساخن لتلقي الشكاوى من قبل الموظفين والعمالين في القطاعات كافة وملاحقتها بجدية وإجراء المقتنضى بحق المخالفين.	علامتان	علامة لكل اقتراح المطلوب اقتراحان